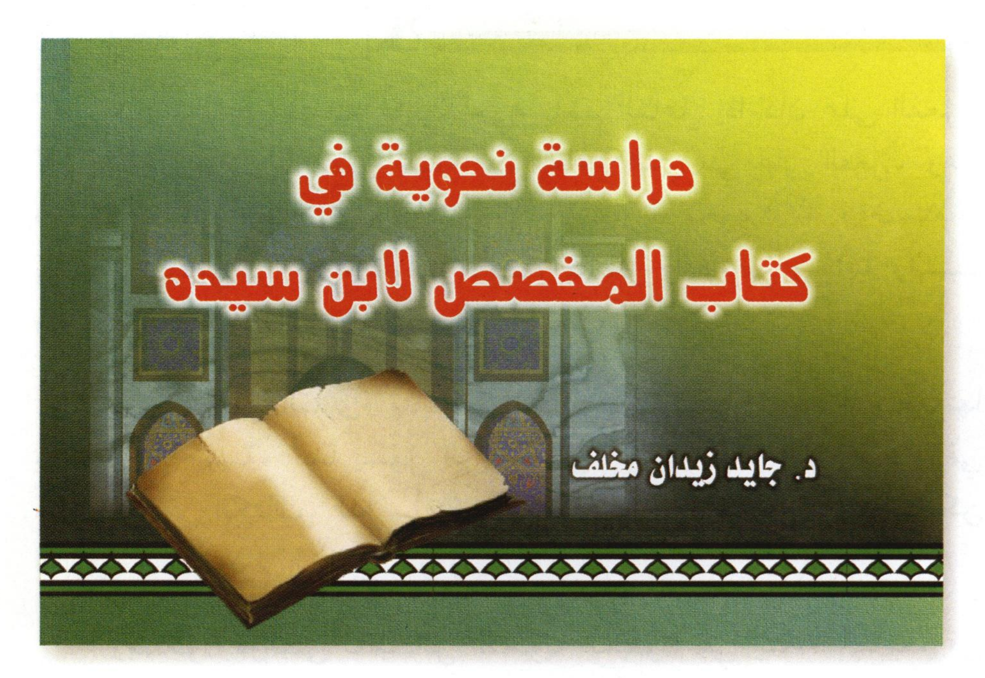


مقدمة

كتاب «المخصص» لابن سيده أكبر معجم للمعاني وصل إلينا، جمع مواده من الرسائل والكتب التي وضعها من سبقه؛ من أمثال أبي عبيدة (ت٢٠٩هـ)، والأصمعي (ت٢١٦هـ) وأبي عبيد (ت ٢٢٣هـ) وابن السكيت وغيرهم. وجاء معجمه مثقلاً بالتوثيق وبالشواهد من الشعر والنثر، وبأقوال أئمة اللغة، والاستشهاد بآي الذِّكر الحكيم والحديث، وورد فيه الكثير من معاني الألفاظ، وأسباب التسميات والأخبار، والروايات والاستطرادات. ضمَّ الكتاب زهاء ٦٠٠٠٠ كلمة[١].

قال عمن سبقه: «إني رأيت جميع من مدَّ إلى تأليفها يداً، وأعمل في توطئتها وتصنيفها منهم ذهناً وخلداً، قد حرموا الارتياض بصناعة الإعراب»[٢].

---

(١) ينظر حاجتنا الماسة إلى معجم المعاني: ٧ ـ ٩.

(٢) المخصص: (١/٧).

كما قال عن مزياته: «إني أجيء باسم الفاعل إذا كان على الفعل، لأن صيغة الفعل دليلة على صيغة اسم الفاعل الذي بني على الفعل، وهذا مما لم يتقدمني إليه لغوي ولا أشار إلى الإشعار به نحوي»(١). و«ضمنته ما يدل على تقدمي في جميع أبواب الأدب: كالنحو والعروض والقافية والنسب والعلم بالخبر، إلى غير ذلك من العلوم الكلامية»(٢).

يصعب على القارىء متابعة قراءته بأسفاره السبعة عشر التي ضمتها مجلداته الخمسة، كما يسهل الرجوع إلى أبواب النحو التي عقدها في مواضعها من الكتاب، لذا سأكتفي في هذا المقام بالإشارة إليها ليتمكن القارىء من الرجوع إليها بيسر ودون عناء(٣).

وستكون دراستي للمسائل النحوية المبثوثة في أثناء الكتاب، في الأسفار جميعاً، إذ يصعب على القارىء تتبُّعها في مظانها، ومن هذه الشذرات صغت هذا البحث.. إذ فيه الكفاية لتتبع آراء نحوية وموضوعات لها أهمية، خاصة وإن ابن سيده شهر في النحو كما هو في اللغة.

تضمن البحث ستة مباحث وخاتمة بعد المقدمة. كان الأول للحمل على المعنى، والثاني للحذف والتقدير، والثالث للوصف، والرابع للحال، والخامس للممنوع من الصرف، والسادس لمسائل منثورة متفرقة من أبواب النحو.

---

(١) المخصص: (١/١١).

(٢) م.ن.: (١/١٤).

(٣) حروف القسم وما يتبعها: (١٣/١١٠ ـ ١١٦)، حروف الإعراب في الأسماء الخمسة: (١٣/١٦٩)، النداء: (١٣/١٧٢)، باب ذو: (١٣/٢٢٠)، كتاب المثنيات: (١٣/٢٢٣ ـ ٢٣٦)، أبواب النفي: (١٣/٢٤٨ ـ ٢٥٧)، حروف المعاني: (١٤/٤٤ ـ ٦٢)، أبواب متفرقة عن حسب وأشباهها والصفات والمبنيات: (١٤/٦٢ ـ ١٠٣)، أبواب في المذكر والمؤنث: (١٦/٧٩) إلى نهاية السفر. أبواب تضم أسماء السور وما ينصرف وما لا ينصرف وتعريف العدد وباب التأريخ من (١٧/٣٦ إلى ١٢٧).

المبحث الأول

الحمل على المعنى

القاعدة عند النحاة «الحمل على اللفظ أولى من الحمل على المعنى». قال أبو علي: «لأن الحمل على المعنى ليس ككثرة الحمل على اللفظ»[١]. ومع هذا فقد وردت نخبة صالحة من الأمثلة في كتاب «المخصص» من باب الحمل على المعنى يمكن أن تشكل قاعدة يركن إليها في التأويل، وخاصة في التذكير والتأنيث، والإفراد والجمع، والصفات، وتأويل معاني الأفعال في التضمين في حالة التعدي واللزوم، وفي هذا المقام نجتزىء بجملة من الأمثلة على كل نوع:

التذكير والتأنيث: قسمت العربية الاسم إلى أقسام عدة، من بين هذه التقسيمات المذكر والمؤنث، في حين ذهبت بعض اللغات من هذه الجهة إلى جعل الاسم قسماً واحداً كاللغة الكردية. والبعض الآخر قسمه إلى ثلاثة أقسام: المذكر والمؤنث والمحايد، كاللغات الكردية منها، ويقصد بالمحايد ما لم تقم به حقيقة التذكير أو التأنيث[٢]. وتركيب الجملة العربية مع المذكر يختلف عما لو كان مع المؤنث في حالة الإسناد، والإشارة إلى كل منهما، وفي العدد، ومما ورد من هذا الباب:

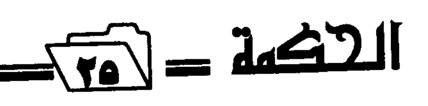
ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء، حيث يقول: «سمعت أعرابياً يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، قال: فقلت: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: أليس بالصحيفة»[٣]. فنرى أن هذا الأعرابي علّل مقالته هذه، على معنى الكتاب وهو الصحيفة، لذلك أنّث مع المذكر، ولو حمل على اللفظ لقال: جاءه كتابي فاحتقره.

---

(١) المخصص: (٩١/٩).

(٢) ينظر المذكر والمؤنث لابن فارس: ٢٨ ـ ٢٩.

(٣) المخصص: (٤٤/٣).



ومنه ما نقله عن ابن جني: أن الصوت مذكر فأما قوله:

يا أيها الراكب المزجي مطيته   سائل بني أسد ما هذه الصوت[(١)]

فإنه أنّث على معنى الصيحة[(٢)]. ولو حمل على اللفظ لقال: ما هذا الصوت.

و(السماء) مؤنث، ومن أسمائها الرقيع، وقد ورد في الحديث قوله ﷺ: **«لقد حكمت بحكم الله من فوق سبعة أرقعة»**[(٣)] حمله على معنى السقف[(٤)]، ولو حمل على اللفظ لقال (سبع أرقعة) لأن العدد من ثلاثة إلى عشرة يخالف المعدود.

و(الأيام) تذكّر وتؤنث؛ فمن أنّث حمل على اللفظ، ومن ذكّر فعلى معنى الحين أو الدهر، ومما جاء على المعنى قول الشاعر:

ألا ليت أيام الصفاء جديد[(٥)]

و(العشية): مؤنثة وربما ذكّرتها العرب، فذهبت بها إلى معنى (العشي) وأنشد قول الشاعر:

هنيئاً لسعد ما اقتضى بعد وقعتي   بناقة سعد والعشية بارد[(٦)]

فذكّر بارداً حملاً على معنى (والعشي بارد)[(٧)].

---

(١) ينظر الخصائص: (٢/٤١٦)، حيث قال: ذهب إلى تأنيث الاستغاثة.
(٢) المخصص: (٢/١٣٠).
(٣) موسوعة أطراف المحدثين: (٦/٦١٧).
(٤) المخصص: (٩/٧).
(٥) م.ن.: (١٧/٢٦). وينظر في الصفحة نفسها أسماء أيام الأسبوع وأسماء الأشهر.
(٦) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٦٨.
(٧) المخصص: (١٧/٢٧).

وأما (الغداة) فمؤنثة لم يسمع تذكيرها، ولو حملها حامل على معنى الوقت لجاز أن يذكِّرها[1].

ومن الحمل على المعنى إضافة إلى التذكير والتأنيث، ما يأتي من كلامهم في الإفراد والجمع. فمن ذلك كلمة (المنون) في قول الهذلي:

أمن المنون وريبها تتوجع　　　والدهر ليس بمعتب من يجزع

ذهب ابن السكيت إلى أن المنون تكون جمعاً وواحداً، وأنشد في توحيدها:

أمن المنون وريبه تتوجع

هذه روايته، وأنشد في جمعها:

من رأيت المنون عدين أم من　　　ذا عليه من أن يضام خفير[2]

قال أبو علي: المنون أنثى، فأما قوله «أمن المنون وريبه تتوجع» فإنه حمله على معنى الجنس. أما ابن السكيت فيذهب به إلى معنى الموت، أو الدهر إذا ذكر. قال ابن جني: من أنَّث المنون ذهب إلى معنى المنية، ونظيره ما حكي عن الأصمعي من قول أعرابي: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، أنَّث على معنى الصحيفة. ويحتمل أن يكون تأنيث المنون على معنى الجنسية والكثرة، وذلك أن الداهية توصف بالعموم والكثرة والانتشار.

والمنون عند الأصمعي واحد لا جمع له، فأما قوله (من رأيت المنون عدين...) فعلى المعنى الذي تقدم من تصور المعنى - معنى العموم والكثرة في الموت - إذْ كان أدهى الدواهي[3].

(1) المخصص: وينظر (٢٨/١٧ - ٣٠) وفيه: الفلك والطاغوت والصديق والرسول والضيف والطفل....
(2) الخصائص: (٩٤/١) وروايته (عرين). وشرح المفصل: (١٠/٤) وروايته (خلدن).
(3) ينظر المخصص: (١٢٠/٦).





فعلى هذا نجد لفظة المنون تذكَّر وتؤنَّث وتوحَّد وتجمع على المعاني المذكورة آنفاً. فمن أنَّث فعلى معنى المنية، ومن ذكَّر فعلى معنى الدهر، ومن جمع فعلى معنى المنايا.

ومما ورد في الإفراد والجمع قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرۡسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ بُشۡرَۢا﴾ [الأعراف: ٥٧] وقرىء ﴿**يرسل الريح نشراً**﴾[1]. فمن قرأ ﴿**الريح نُشراً**﴾ فأفرد ووصفه بالجمع، فإنه حمله على المعنى، فلا يكون الريح على هذا إلا اسماً للجنس، وقول من جمع الريح إذا وصفها بالجمع الذي هو (نشراً) أحسن، لأن الحمل على المعنى ليس ككثرة الحمل على اللفظ. ويؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٖ﴾ [الروم: ٤٦] فلما وُصِفَت بالجمع جمع الموصوف أيضاً[2].

ومن ذلك قول الشاعر:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة   سوداً كخافية الغراب الأسحم[3]

قال أبو علي: الحلوبة ها هنا ليس بجمع لأنه تمييز، وإنما جمع الوصف، فقال (سوداً) حملاً على المعنى، ويقال: أكولة الراعي للشاة يسمنها الراعي لنفسه، فأخرجوها على حد فعيلة في تأويل مفعول، وقالوا: شاة رغوث، بغير هاء للتي يرغثها ولدها - أي يرضعها - فلم يدخلوا الهاء، ولو أدخلوها لكان ذلك صواباً، وفي التنزيل: ﴿فَمِنۡهَا رَكُوبُهُمۡ وَمِنۡهَا يَأۡكُلُونَ﴾ [يس: ٧٢] فذكَّر لأن المعنى فمنها ما يركبون، وذكر ما لم يقصد به قصد التأنيث، وفي مصحف عبدالله ﴿**فمنها ركوبتهم**﴾ فأنَّث على الأصل لأن فعولاً بمعنى مفعول[4].

(١) ينظر النشر: (٢/٢٧٠).
(٢) ينظر المخصص: (٩/٩٠ - ٩١).
(٣) ينظر شرح المفصل: (٣/٥٥، ٦/٢٤).
(٤) المخصص: (٧/٣٦، ١٦/١٣٨).

ومنه الوصف بالأسماء كأن يجعل اسم الجنس صفة فمثلاً قد يجعل (رجل) صفة ويقصد بذلك الشدة وكمال الرجولة، وعلى ذلك أجاز سيبويه الجر في قولهم: «مررت برجل رجلٍ أبوه»[١] والأكثر الرفع، وقال في موضع آخر: «إذا قلت: هذا الرجل، فقد يجوز أن تعني كماله»[٢].

ونقل عن أبي علي: وهو أن الاسم يجري عليه كالوصف له، لوجود معنى ذلك الاسم فيه، وذلك كقول جرير:

تبدو فتبدي جمالاً زانه خفرُ　　إذا تزاورت السود العناكيب

أجرى العناكيب وصفاً عليهن[٣].

ومما ورد من ذلك قول الهذلي:

فلما ردَّ سامعه إليه　　وجلّى عن عمايته عماه

فلا يخلو السامع أن يكون هنا صفة كضارب وشاتم، أو اسماً ككاحل وغارب، وإن كان صفة فإنما أضاف الفعل إليه لأنها هي التي تسمع كما قيل للعين ناظرة؛ لأن النظر إنما يكون عنها، ومن حيث قيل للسيف صارم من حيث كان المفعول به القطع. وإن كان اسماً غالباً كان بمنزلة الناظر في العين. ويدل على أن الاسمية أمكن فيه من الوصف تذكير السامع وهي مؤنثة لأنها الأذن، إذ الصفة إنما هي على الفعل، لكن قد يجوز وإن كان صفة تذكيره ذهاباً به إلى العضو[٤].

وقد يوصف المذكَّر بالمؤنَّث من ذلك قوله:

---

(١) الكتاب: (٢٣١/١) وينظر التوابع في كتاب سيبويه: ١٥.
(٢) المخصص: (٣٧/١).
(٣) م.ن.: (٨٠/١).
(٤) م.ن: (٨٣/١).



بـحـيـث يـعـتـش الـغـراب الـبـائـض

إنما وصفه بالبائض وهو ذكر، لأن له شركة في البيض، فهو في مذهب الوالد[1]. وقد أجروا (العرب) مجرى الصفة. حكى سيبويه (مررت بقوم عرب أجمعون) قال الفارسي: كأنه قال: مررت بقوم صرحاء أجمعون، أو متعربين. كما قالوا: مررت بقاع عرفج كله. قال سيبويه: يجعلونه كأنه وصف. قال الفارسي: كأنه قال: مررت بقاع خشن كله[2].

وأما **التضمين** فهو أيضاً من باب الحمل على المعنى. قال ابن جني: اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه»[3].

ومما ورد في المخصص ما نقله عن ابن جني في قوله تعالى: ﴿مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٥٧] لمن قرأ بالتخفيف حيث دخل الباء فيها على المعنى، لأنه في معنى (كفر بآيات الله)[4].

ومنه كذلك قول أبي ذؤيب:

لشانئه طول الضراعة منهم   وداء عياء بالأطبة ناجس

فإنه أراد أعيا بالأطبة، فجاء بالباء لأن معنى (أعياه) برح به. ونحوه قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡ﴾ [البَقَرَة: ١٨٧]. ولا

(١) المخصص: (١٢٥/٨).
(٢) م.ن.: (١١٦/٢ ـ ١١٧).
(٣) الخصائص: (٣٠٨/٢) وينظر التأويل النحوي في القرآن الكريم (١٢٤٥/٢).
(٤) المخصص: (٨٦/٣).

يقال: رفثت إلى المرأة، إنما هو: رفثت بها، ولكنه لما كان في معنى الإفضاء عداه بما يعدى به أفضيت[1].

وكذلك قوله تعالى: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥] وكأنه إنما جاز حملت به، لما كان في معنى: علقت به[2].

هذا بعض ما ورد من باب الحمل على المعنى، وإنه باب لطيف في اللغة، يدعو إلى الأنس به، والتفقه فيه؛ لئلا يضل من يريد فهم النصوص العربية، فيقع في الخطأ دون قصد منه. قال ابن جني: «اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، وقد ورد فيه القرآن، وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً. . . .»[3].

المبحث الثاني
الحذف والتقدير

باب الحذف والتقدير من أبواب التأويل النحوي، يلجأ إليه النحوي حين يجد عاملاً متعدياً لا معمول له، أو يجد معمولاً منصوباً لا عامل له، أو يجد خبراً لا مبتدأ له، وما شابه ذلك[4]. ومما ورد من هذا الباب في كتاب المخصص لابن سيده، أمثلة متعددة نجتزىء ببعض منها، على الوجه الآتي:

فمن حذف المنصوبات ونواصبها ما رواه من إنشاد ابن السكيت في معنى (ريدة ـ واردة) وهي لينة الهبوب:

جرَّت عليه كل ريح ريدة ... هوجاء سفواء ثؤوج الغدون

(١) المخصص: (٥/٨٧).
(٢) م.ن: (١/١٧).
(٣) الخصائص: (٢/٤١١).
(٤) ينظر التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٣٣ ـ ١٣٥.



قال أبو علي: هذه روايتنا (جرّت) والمفعول محذوف للدلالة عليه كما قال:

لكل ريح فيه ذيل مجرور

فعقل أنه الذيل، أي: أنها جرت ذيلها، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨][١] أي: غير السماوات، لدلالة ما قبلها عليها.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٤] وفي القراءة الشاذة ﴿يَتوفون﴾ في البناء على الفاعلية، فيكون المفعول به هو المحذوف، والتقدير على هذه القراءة: يتوفون أيامهم وآجالهم[٢]. وقد قرىء: ﴿فَأَقْبَلُوٓا۟ إِلَيْهِ يَزِفُّونَ ﴿٩٤﴾﴾ [الصافات: ٩٤] و﴿يُزِفُّون﴾[٣]. ومن قرأ ﴿يُزِفُّون﴾ يحملون غيرهم على الزفيف. وورد عن الأصمعي: أزففت الإبل ـ حملتها على أن تزف وهو سرعة الخطو، ومقاربة المشي. والمفعول به محذوف، كأنهم حملوا ظهورهم على الجد والإسراع في المشي[٤].

ونقل عن صاحب «العين»: «أن الرهبانية: التأبد والانقطاع عن النكاح ولا تكون في الإسلام. قال الفارسي: ولهذا نصبنا (رهبانية) في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧] بفعل مضمر دل عليه هذا الظاهر، فكان كقولك: ضربت زيداً وعمراً أكرمته. ولا يكون عطفاً على قوله: ﴿رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾ [الحديد: ٢٧]، لأن ما وضعه الله في القلوب من الرحمة والرأفة لا يوصف بالبدعة، أو لا ترى إنك لا تقول: جعل الله في قلبه رأفة ابتدعها؛ لأن الابتداع الشرعي إنما هو

---

(١) المخصص: (٨٦/٩).
(٢) م.ن: (١١٩/٦).
(٣) قراءة حمزة بضم الياء والباقون بالفتحة. ينظر النشر: (٣٥٧/٢).
(٤) المخصص: (١١٥/٧).

فعل ما يؤمر به وهو في اللغة الابتداء والجدة. يقال: بئر بديع - أي جديد الحفر - ومنه: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧] أي مبتدىء خلقهما ومكونهما بلا مثال وموجدهما بعد أن لم يكونا»[(١)].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾[(٢)] [الصّافات: ١٠٢] وفيها قراءة ﴿تُرى﴾. نقل عن أبي علي التعليل للقراءة الأولى بأن مفعول (ترى) يكون (ماذا) بكمالها، جعلها اسماً واحداً، وأما أن يكون (ذا) بمعنى (الذي) فيكون مفعولها الهاء المحذوفة، وتقديره: (ما الذي تراه) فهي اعتقادية لا بصرية ولا عقلية، وهي تتعدى إلى مفعول واحد. وأما قراءة (تُرى) بضم التاء فمعناه (أجلداً تُرى على ما تحمل عليه أم خوراً)، والفعل منقول من: رأى زيد الشيء، وأريته إياه، إلا أنه من باب (أعطيت) فيجوز أن يقتصر على أحد المفعولين دون الآخر كأعطيت[(٣)].

ومنه ما نقله عن سيبويه؛ إذ إن من المصادر المدعو بها على الإنسان خيبةً لكَ ودِفراً وجَدْعاً وعقراً، وقد جدعته وعقرته، قلت له جدعاً وعقراً وبؤساً، وأفة له وتفة، وبعداً وسحقاً، ومن ذلك قولك: تعساً وتباً وجوعاً ونوعاً[(٤)]، وذكر غير سيبويه: جوساً وجوداً في معنى جوعاً، وفي معنى نوعاً عطشاً، وفي الناس من يقول: هو اتباع، ومن ذلك قول ابن ميادة:

تفاقد قومي إذ يبيعون مهجتي بجارية بهراً لهم بعدها بهرا

ومعنى بهراً: قهراً، أي قهروا قهراً، وغلبوا غلباً، كقولك: بهرني الشيء، ومنه قولهم: القمر الباهر، إذا تم وغلب ضوؤه. كأنك قلت:

---

(١) المخصص: (١٣/١٠٠).
(٢) النشر: (٢/٣٥٧).
(٣) المخصص: (١/١١٢ - ١١٣). وينظر من حذف المفعول: (٩/١٥٥ - ١٥٦) - «حتى يصدر الرعاء» و(١٠/٦٠) (جعلت من باب صَيّرت).
(٤) الكتاب: (١/١٥٧).



خيبك الله خيبة، فهذا وشبهه ينتصب على الفعل المضمر، وجعلوا المصدر بدلاً من اللفظ بذلك الفعل، أنهم استغنوا بذكره عن إظهار الفعل كما يقال: الحذر الحذر ـ أي: احذر الحذر، ولا تذكر (احذر). وبعض هذه المصادر لا يستعمل المأخوذ منه وبعض يستعمل، فما لم يستعمل قولهم (بهراً) كأنه قال: بهرك الله، وهذا تمثيل ولا يتكلم به، وكذلك لا يتكلم بالفعل؛ جوساً له، وجوداً له؛ بمعنى جوعاً، وهذه المصادر لم يذكرها الذاكر يخبر عنها بشيء كما يخبر عن زيد إذا قال: زيد قائم، أو عبدالله قائم، وهذا معنى قول سيبويه في هذا الباب من كتابه، ولم تذكره لتبني عليه كلاماً كما تبني على عبدالله[(١)]، يعني تبني عليه خبراً، ولم تجعل هذه المصادر أيضاً خبراً لابتداء محذوف فترفعها، إنما هو دعاء منك عليه. فأما قول أبي زيد الطائي يصف الأسد:

أقام فأقوى ذات يوم وخيبة ... لأول من يلقى وشر ميسر

فإنه أراد: أقام الأسد وأقوى ـ أي لم يأكل شيئاً، والقواء قلة الزاد وعدم الأكل، وخيبة لأول من يلقى، يعني لأول من يلقاه الأسد الذي أقوى وجاع، وهذا ليس بدعاء، ولكنه أجراه سيبويه مجرى الدعاء عليه، لأنه شيء لم يكن يقدر إنما يتوقع، كما أن المدعو به لم يوجد في حال الدعاء[(٢)].

وهذا إنما يستعمل فيما لا يستعمل الفعل فيه ولا يحسن في موضع الدعاء به، ألا ترى أن الإنسان الزائر إذا قال له المزور: مرحباً وأهلاً، فليس يريد: رحبت بلادك وأهلت، وإنما يريد: أصبت سعة عندنا وأنساً، لأن الإنسان إنما يأنس بأهله ومن يألفه، وقد مثله الخليل بأنه بمنزلة رجل رأيته قد سدد سهماً، فقلت: القرطاس، أي: أصبت القرطاس أي: أنت

---

(١) الكتاب: (١/١٥٧).

(٢) الكتاب: (١/١٥٧)، والمخصص: (١٢/١٨٤ ـ ١٨٥).

عندي ممن سيصيبه فلذلك تقدر فعلاً على ما تحسن العبارة به عن المعنى المقصود به[1].

ومنه ما قاله أبو علي فيما أنشده بعض البغداديين، واعترض عليه ابن سيده:

لـي كـل يـوم مـن ذؤالـة ... ضـغـث يـزيـد عـلـى إبـالـة
فـلأحـشـأنـك مـشـقـصـا ... أوسـا أويـس مـن الـهـبـالـة[2]

فجعل(أوساً) بدلاً من الكاف، فليس الأمر عندي كذلك، لأن المخاطب لا يبدل منه، قال سيبويه: فإن قلت: بك المسكين مررت، أو بي المسكين، كان الأمر لم يجز، وهذا هو الوجه الذي ضارع فيه البدل الوصف، وإنما (أوساً) في البيت مصدر، وهو العوض فعمل فيه الفعل المضمر، كأنه قال: أؤوسك أوساً، وحسن الإضمار لدلالة ما تقدم[3].

ومن تقدير العامل المحذوف أيضاً ما ذكره في البيت:

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم ... بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا[4]

يريد هلا تعدون الكمي المقنع، فنصب[5].

ومما ورد من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أو حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها، أو جاء الحذف على سعة الكلام ما ورد في الحديث: «**قمركم هذا قمر أضحيان**» فقد علله الفارسي بقوله: أما الخفض في (أضحيان) فعلى الإضافة، وإقامة الصفة مقام الموصوف: أي: قمر وقت أضحيان[6].

---

(١) المخصص: (٣١١/١٢) وما بعدها.
(٢) الخصائص: (٧٢/٢).
(٣) المخصص: (٦٦/٨).
(٤) الخصائص: (٤٥/٢).
(٥) المخصص: (١٩٩/١٣).
(٦) م.ن: (٢٩/٩ ـ ٣٠).



ومنه قولهم (صدنا قنوين) فإنه زعم سيبويه أنهم أرادوا صدنا وحش قنوين. لأن (قنوين) اسم أرض فجاء على سعة الكلام والإيجاز والاختصار. ومنه ما نقله أبو علي عن أحد أهل النظر في قوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ﴾ [المَائدة: ٩٦] المعنى: اصطياد صيد البر، لأن الأعيان لا تحرم، وإنما تحرم أفعال منها[١].

ومنه ما ورد في قول متمم بن نويرة في أخيه مالك:

فما وجد أظآر ثلاث روائم وأين مجرا من حوار ومصرعا
بأوجد مني يوم فارقت مالكاً ونادى به الناعي الرفيع فأسمعا

حيث قال ابن سيده: لم قال بأوجد فجعله خبراً عن الوجد؟ قلت: هذا على ما حكاه سيبويه من قولهم: شعر شاعر، حين قال: سألت الخليل - رَحِمَهُ اللَّهُ - عن هذا النحو، فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والإشادة، قلت: وإن شئت كان على حذف المضاف، كأنه قال: فما صاحب وجد أظآر، كما قال تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ [فُصّلَت: ٢٨] أراد: أصحاب الخلد[٢].

ومما جاء من حذف الموصُوف ما قاله في البيت:

وإذا سمعت بأنني قد بعتهم بوصال غانية فقل كذبذب[٣]

قال أبو علي: قال أبو زيد في تفسير (كذبذب) كاذب، وقال أبو عمرو: (كذب)، وهو على قول أبي زيد صفة، وعلى تفسير أبي عمرو اسم، فيكون المبتدأ المضمر على قول أبي زيد؛ القائل ذاك كاذب، وعلى

---

(١) المخصص: (٨٧/٨).

(٢) م.ن: (٤/٦١ - ٦٢). وينظر من حذف المضاف: (١٠/٣٠) «وفرات نهر» وتقديره (ماء فرات النهر) وينظر (١٠/١٠٧، ١٠٨).

(٣) الخصائص: (٣/٢٠٤)، والرواية فيه (بعتها).

قول أبي عمرو. فقل: ما سمعت كذب[1].

وهناك أنواع من التقديرات للمحذوف وقعت في الوصف وفي الموضوعات الأخرى أشرنا إليها في مواطنها، وبعض أرجأناها مع المسائل المنثورة في المبحث السادس وذلك لورود عدة أوجه فيها.

المبحث الثالث

الوصف والموصوف

ما يصلح أن يكون وصفاً من كلام العرب المشتقات؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل والجامد المؤول بالمشتق؛ كاسم الجنس، وكل مضافة إلى مثل المنعوت، والمبهم ـ اسم الإشارة ـ ، وذو بمعنى صاحب، وأيما، والعدد، وما يدل على المقياس، والمصدر إذا دلّ على الفاعلية أو المفعولية أو المبالغة، والدال على التشبيه، واسم المصدر[2]. وربما تقع الصفة موقع الأسماء إذا كثرت في كلامهم حتى يستغنوا بها عن الأسماء[3]. وقد يأتي الموصوف صالحاً بأن يوصف بالمفرد وبالجمع.

ومما ورد في المخصص من الصفات ما نقله عن صاحب العين: «الفطر نقيض الصوم، وهو من المصادر التي يوصف بها الواحد والجمع بلفظ واحد»[4].

ومنه ما قاله أبو علي: إذا وصف الذود فإن شئت جعلت الوصف مفرداً بالهاء، على حد ما توصف الأسماء المؤنثة التي لا تعقل في حد الجمع فقلت: ذود جربة، وإن شئت جمعت فقلت: ذود جراب، وأنشد سيبويه:

---

(١) المخصص: (٨٥/٣). وينظر (٧٢/٦ ـ ٧٣، ١٥٣/١٥) «فهن إضاء» والتقدير (مثل إضاء) ـ «وأزواجه أمهاتهم» و«أبو يوسف أبو حنيفة».

(٢) ينظر التوابع في كتاب سيبويه: ١٢ ـ ١٥.

(٣) م.ن.: ١٧.

(٤) المخصص: (٩٠/٣).



إن ترينا قليلين كما ذيد   عن المجربين ذود صحاح[١]

ومنه: يقال للفرس الجواد اللاحق ـ قيد الأوابد ـ أي أنه إذا رأى وحشاً لحقه كأنما هو مقيد ـ وعن سيبويه: وهو إنما توصف به النكرة ـ كعبر الهواجر[٢]. ولذلك يقال: فرس قيد الأوابد، وناقة عبر الهواجر.

ومنه ما ذكره صاحب العين العتيق من الخيل: الكريم، وكان بعض اللغويين يقول: العتق في الحيوان الكرم، كقولهم: فرس عتيق، ورجل عتيق، وامرأة عتيقة. وفي الموات: القدم. يقال خمرة عتيق، وهذا أعتق من هذا؛ أقدم، وفرس صريح من خيل صراح، فأما قوله:

عناجيج من آل الصريح ولاحق   مغاوير فيها للأريب معقب

فإنه فحل وهي صفة غلبت غلبة الأسماء[٣].

ومن الوصف (المسقاب)، وأسقبت الناقة، إذا كان أكثر ما تضع ذكوراً، وهي مسقاب، وأنشد:

غراء مسقاب لفحل أسقبا

يريد بقوله (أسقبا) الفعل، ولم يرد الوصف، وأجملت وأنبلت كأسقبت[٤].

ومنه ما ورد في وصف (الخيعل)، والخيعل برد تلبسه المرأة، أنشد ابن السكيت:

---

(١) الكتاب: (٢/١٤١).
(٢) المخصص: (٦/١٧٢). وينظر الكتاب: (١/٢١١).
(٣) المخصص: (٦/١٧٦).
(٤) م.ن: (٧/١٩).

السالك الثغرة اليقظان طالبها مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل[1]

قال أبو علي: رفع الفضل وهي من صفة الهلوك قيلت فيه أقاويل، والأحسن عندي أن يكون محمولاً على موضع (الهلوك)، وموضعه رفع أي كما تمشي الهلوك الفضل، وهي المتفضلة في ثوب واحد، وصار كقول لبيد:

طلب المعقب حقه المظلوم[2]

أي: كما طلب حقه المعقب المظلوم. والمعقب: الكرار في النضال من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾ [النمل: ١٠][3].

ومنه ما ذكره الشيباني عن (التريكة)؛ كل ما ترك فهو تريكة كالمرأة المتروكة لا تتزوج. قال أبو علي: ولكنها غلبت على البيضة حتى صار كالعلم، فجرت مجرى النظر ونحوه في نقله من الوصف إلى الاسم[4].

ومنه ما قاله سيبويه في (السموم) و(الحرور) مثل قوله في (الشمال) و(الدبور) و(القبول) و(الجنوب) من أنها صفات في أكثر كلام العرب، وأنها قد تجعل أسماء، وذلك قليل. وزعم الفارسي أن جميع أسماء الرياح تجري هذا المجرى، يعني ما اختزل فيه الموصوف بالأغلب والأكثر[5].

وما ذكر عن أبي زيد: يقال: يوم دجنة، ويوم دجنة، وكذلك الليلة على الوجهين؛ الصفة والإضافة[6].

(١) الخصائص: (٢/١٦٧).
(٢) شرح ابن عقيل: (٢/١٠٤).
(٣) المخصص: (٤/٣٦).
(٤) م.ن: (٨/١٢٧).
(٥) م.ن: (٩/٥٠).
(٦) م.ن.: (٩/٩٣).

وما ذكره عن أبي حنيفة: قد يكون (الأبرق) علماً سامقاً من حجارة على لونين، أو من طين وحجارة، وهي البرق والبراق والأبارق والبرقاوات، وهو عند سيبويه في الأصل صفة، ثم استعمل استعمال الأسماء بدلالة أبارق وبرقاوات[1].

وكذلك (مرب) عن أبي حنيفة: مكان مرب أي مجمع يرب الناس... ورياض بني عقيل، يقال لها: رياض الرباب وهو الرباب... سميت بذلك لأنها ترب الندى، فلا يزال بها ندى، وأنشد قول ذي الرمة في (المرب) صفة للمذكر:

بأول ما هاجت لك الشوق دمنة　　　بأجرع مرباع مرب محلل[2]

ومنه (قبس) قال تعالى: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ [النمل: ٧] والشهاب النار، والقبس: ما اقتبس منه. هذا عند أبي عبيد. وقال غيره: الشهاب: كل أبيض ذي نور، ويجوز أن يكون القبس صفة واسماً، فأما جواز كونه اسماً فلأنهم يقولون: قبسته أقبسه قبساً، والقبس الشيء المقبوس، وإذا كان صفة فالأحسن أن يجرى على الشهاب، كما جرى على الموصوف في قوله:

كأنه ضرم في الكف مقبوس

فكما كان مقبوس صفة للضرم كذلك يكون القبس في الآية[3].

وفي قوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ﴾ [مريم: ٥٩]. قال أبو علي: فقامت الصفة التي هي ﴿أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ﴾ [مريم: ٥٩] مقام الإضافة في قولهم (خلف سوء). وقد يجتزأ بالمفعول في هذا، فلا تذكر صفة، كقول لبيد:

---

(١) المخصص: (١٠/٨٥).

(٢) م.ن.: (١٠/١٥٥).

(٣) م.ن: (١١/٣٣).

وبقيت في خلف كجلد الأجرب

فأسكن ووصف[1].

وفي قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الرّعد: ٣٥] فقد وقع الاختلاف فيه، فقيل: إن معناه: شبه الجنة، وقيل: صفة الجنة، وممن ذهب إلى هذا أبو إسحاق، ولكن ابن سيده ردّه وبين أنه ليس لهذه الكلمة من اللغة نصيب في باب الوصف، وأن معناه الشبه، واستدلّ على ذلك بما ذكره سيبويه؛ فيما يقص عليكم مثل الجنة فرفعه عنده على الابتداء، قال: وقال غيره: مثل الجنة مرفوع، وخبره ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البَقَرَة: ٢٥] كما تقول: صفة فلان أسمر، وقالوا: معناها: صفة الجنة، وكلا القولين جميل وحسن. قال: والذي عندي أن الله ﷻ عرفنا أمر الجنة التي لم نرها، ولم نشاهدها بما شاهدناه من أمور الدنيا وعايَنّاه، فالمعنى على هذا: مثل الجنة التي وعد المتقون جنة تجري من تحتها الأنهار[2].

ومن ذلك كلمة (غير) إذا وقعت صفة، قال أبو علي: قال أبو بكر محمد بن السري: اعلم أن حكم كل مضاف إلى معرفة أن يكون معرفة، وإنما تنكرت (غير) من أجل المعنى، وذلك أنك إذا قلت: مررت برجل غيرك، فما هو غيره لا يكاد يحصى، كما أنك إذا قلت: مررت برجل مثلك، فما هو مثله لا يكاد يحصى، يجوز أن يكون مثله في خلقه وجاهه وعلمه ونسبه، فكذلك (غير) تقع على كل أحد غيره، إذا قلت: مررت برجل غيرك، وتختلف وجوه الغيرية أيضاً. فأما إذا كان الشيء له ضد، فأردت نفيه، وإثبات ضده، صارت (غير) معرفة كقولك: عليك بالحركة غير السكون، فغير السكون هو الحركة، كأنك قلت: عليك بالحركة الحركة

(١) المخصص: (١٢/١٥٧).

(٢) م.ن: (١٢/١٥٣).



لأن غير السكون هو الحركة، ومن ثم وصف الذين من قوله ﷻ: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧] بغير من قوله تعالى ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧] لأن الذين أنعمت عليهم لا عقيب لهم إلا المغضوب عليهم، كما لا ضد للحركة إلا السكون.

فأما تشبيه أبي إسحاق له بما حكاه سيبويه والخليل من قولهم: ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل كذا وكذا فخطأ لأن الرجل في قوام النكرة، إذ ليس بمقصود، والذين أنعمت عليهم محصورون مقيدون مخصوصون فليس مثله(١).

المبحث الرابع

الحال

يعرف الحال بأنه: الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة(٢). وما ورد في كتاب «المخصص» الغالب فيه التأويل، ومن ذلك ما نقله عن سيبويه في قولهم: «جاؤوا الجماء الغفير» فالجماء اسم، والغفير نعت لها، وهو بمنزلة قولك في المعنى: الجم الكثير، لأنه يراد به الكثرة، والغفير يراد به أنهم غطوا الأرض من كثرتهم، غفرت الشيء؛ أي غطيته، ومنه المغفر الذي يوضع على الرأس لأنه يغطيه، ونصبه من قولك: مررت بهم الجماء الغفير، على الحال... والبصريون لا يجيزون فيه غير الحال على معنى؛ مررت بهم جامعين غافرين. وذكر غيرهم شعراً فيه (الجماء الغفير) مرفوع وهو قول الشاعر:

صغيرهم وشيخهم سواء ... هم الجماء في اللؤم الغفير(٣)

---

(١) المخصص: (١٢/١٥٦ ـ ١٥٧).

(٢) شرح ابن عقيل: (١/٦٢٥).

(٣) المخصص: (٣/١٢٤).

وما نقله عن سيبويه أيضاً قولهم: جاؤوا طراً، مررت بهم طراً. ومذهبه أنه لا يستعمل إلا حالاً.

وقد حكي عن خصيب المتطبب النصراني، وكان من أفصح الناس؛ أن أبا عمرو بن العلاء قال له: كيف حالك؟ فقال: أحمد الله إلى طرّ خلقه. فاستعمله غير حال[1].

وجاء عن أبي علي: فأما قولهم: ذهبوا أيادي سبا، إذا أرادوا الافتراق، وقول ذي الرمة:

فيا لك من دار تحمل أهلها   أيادي سبا بعدي فطال احتيالها

وللمحقق اعتراض على صدر البيت إذ يرويه على الصورة الآتية:

أمن أجل دار صيَّر البينُ أهلها   ....

قال أبو العباس: من قال أيادي سبا، فأضاف أيادي إلى سبا، كان واضعاً الكلمة في غير موضعها، والقول في ذلك كما قال؛ لأنه في موضع الحال. ألا ترى قولك: ذهبوا متفرقين. فإن كان كذلك لم تصلح إضافته. لأنك إذا أضفت إلى سبا وهو معرفة كان المضاف معرفة، وإذا كان معرفة وجب أن لا يكون حالاً، وحكم الكلمة في قول من أضاف، فجعل أيادي مضافاً إلى سبأ، أن يكون سبأ قد زال عن تعريفه، والوجه فيها عنده ألا يقدر فيها الإضافة، ولكن يجعل الاسمين بمنزلة اسم واحد؛ كحضرموت فيمن لم يضف ويجعل نكرة، وهذا الضرب إذا نكر انصرف في النكرة، فإن قلت: فلم لا تجعل سبأ معرفة، وتقدر فيه الانفصال، كما تقدر فيما ينتصب على الحال؛ إذا كان مضافاً إلى معرفة كقيد الأوابد، وعبر الهواجر، وضارب زيد، ونحوه، فإن هذا التقدير لا يصلح في أيادي، ألا ترى أنه ليس بصفة كما ذكرت من الصفات، فيسوغ تقدير الانفصال فيه كما جاز في

---

(١) المخصص: (٣/١٢٥).





الصفة، وأيضاً فإن هذه الصفات إذا أفردتها وقررت انفصالها من المضاف إليه كان لها معانٍ يصح أن تكون حالاً في الإفراد كما يكون ذلك في الإضافة، وليس هذا في هذه الكلمة، ألا ترى أنك لو فصلت أيدي من سبأ لم تدل على المعنى المراد به. فإن كان كذلك كان الوجه أن تقدر الكلمتان كلمة واحدة؛ كبيت بيت ونحوه[1].

ومنه ما قاله أبو علي في البيت:

مدت عليه الملك أطنابها ... كأس رنوناة وطرف طمر[2]

فالرنوناة هاهنا: الدائمة الإدارة كالراهنة، فأما قوله: مدت عليه الملك أطنابها، فالهاء راجعة إلى الكأس، والملك مصدر في موضع الحال من باب الجماء الغفير، غير أن صيغة الحال في الملك ملفوظ بها مشتقة من لفظ الملك كأنه مدت إليه مملكاً أو ملكاً أو مالكاً، فأما في الجماء الغفير فصيغة الحال فيه من قبل المعنى[3].

وما نقله عن أبي حنيفة في (الواغل والوغل) - الداخل على القوم في شرابهم - وإنشاد البيت:

إن أكُ سكيراً فلا أشرب ... الوغل ولا يسلم مني البعير

تعليق أبي علي عليه: قد يكون الوغل هاهنا مصدر (وغل) فيكون المعنى: لا أشرب وغلاً أي داخلاً على القوم ولم أدع، ثم أدخل الألف واللام كما قال: فأوردها العراك وهو يريد عراكاً[4].

---

(١) المخصص: (١٣٢/١٢)، وينظر الكتاب: (٥٤/٢)، والمقتضب: (٢٦/٤).
(٢) الخصائص: (٢٢/٢).
(٣) المخصص: (١١/ ٧٣ - ٧٤).
(٤) م.ن: (١٠١/١١).

المبحث الخامس

الممنوع من الصرف

قال ابن مالك:

الصرف تنوين أتى مبيِّناً معنى به يكون الاسم أمكنا[1]

فيرى ابن مالك أن التنوين هو الذي يوضح الاسم المصروف من عدمه، ويؤيد هذا ما ذكره السيوطي: الصرف عبارة عن التنوين وحده، وعلة منع الصرف إنما أزالت التنوين خاصة، وليس الجر بالكسرة من الصرف، وإنما حذف مع التنوين كراهة أن يلتبس بالإضافة إلى ياء المتكلم، لأنه حكي حذف ياء المتكلم، وإبقاء الكسرة في غير النداء، قال:

شرقت دموع بهن فهي سجوم

وكراهية أن يلتبس بالمبنيات نحو (حذام وقطام)[2]. لذا حمله على التنوين فقط أولى من حمله على التنوين والجر.

وفي «المخصص» وردت أسماء كثيرة ذكر منعها من الصرف مع علتها نذكرها كالآتي:

١ - (السراويل): - ما زعمه يونس؛ أن من العرب من يقول في سراويل: (سرييلات) وذلك لأنهم أرادوا بها الجمع فليس لها واحد في الكلام كسرت عليه ولا غير ذلك، قال مرة: أما سراويل فشيء واحد، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجر، إلا أن السراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف من معرفة ولا نكرة كما أشبه بضم الفعل ولم يكن له نظير في الأسماء، ولذلك جمعت بالألف والتاء، ولم تكسر، فإن صغرتها اسم رجل

---

(١) شرح ابن عقيل: (٢/٣٢٠).

(٢) الأشباه والنظائر: (١/٢٧٨).





لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل[1].

٢ ـ **(ذو يزن)**: ـ عن ابن جني وأصل (يزن) يزأن، فخفف ويجب أن لا يصرف (يزن) لزيادة الفعل في أوله والتعريف، وذلك كرجل سميته بـ(يزن) فإنك لا تصرفه معرفة، وأزين أصله يزين فأبدلت ياؤه همزة كما أبدلت الهمزة ياء في يعصر وأصله أعصر، وهو أبو باهلة، وأزين رمح نسب إلى ذي يزن[2].

٣ ـ **(الزبونة)**: ـ هي الدفعة الشديدة؛ عن أبي علي: قولهم: (زبان) اسم رجل قد يكون من الزبن فهو على هذا فعال من الزبن كحماد من الحمد، وقد يكون من الزبن وهو كثرة الشعر. قالوا: زبان كما قالوا: شعران. قال: وهذا عندي أصح لأن مجيئه غير مصروف في الشعر أكثر[3].

٤ ـ **(سام أبرص)**: ـ عن أبي حاتم: سام أبرص، وهما ساما أبرص، والجميع سوام أبرص. وعن أبي عبيدة: لا يثنى أبرص ولا يجمع لأنه مضاف إلى اسم مصروف، وعن أبي علي: هذه عبارة سيئة ليس أبرص بمضاف إنما هو مضاف إليه، وإنما لم يُثنَّ ولم يجمع لأنهم إنما أرادوا أن يجدوا أن أشخاص هذا النوع مضاف إلى أبرص كبنات آوى وأمهات حبين. وعن أبي حاتم: هي الأبارص، وأنشد:

لكنت عبداً آكل الأبارصا

وحكى غيره: هؤلاء أبو بريص[4].

٥ ـ **(ابن آوى ـ وبنات آوى)**: ـ قال سيبويه: هو معرفة لا ينصرف،

---

(١) المخصص: (٤/٨٣).
(٢) م.ن: (٦/٣٣).
(٣) م.ن.: (٦/١١٠).
(٤) م.ن.: (٨/١٠).

وقال أبو علي: الفاء من (آوى) همزة، لأنها لا تخلو من أن تكون: أفعل، أو فعلى، أو فاعل[١].

٦ ـ **(حمار قبان)**: ـ عن سيبويه؛ قال: إنه معرفة، والدليل عليه ترك صرف (قبان)[٢].

٧ ـ **(كلب وأكلب وأكالب)**: ـ عن أبي علي: منع الصرف على تكرار الجمع فيه ـ صيغة منتهى الجموع ـ وجاء على كلابات، ومما ينشد له:

أحب كلب من كلابات الناس   إلي نبحاً كلب أم العباس[٣]

٨ ـ **(مهاة من أسماء الشمس)**: ـ وهي غير مصروفة؛ وأما قوله:

ثم يجلو الظلام ربٌّ رحيم   بمهاة شعاعها منشور

احتاج إلى صرفها لأن بين نون (فعلاتن) وسين (مستفعلن) معاقبة، وقد سقطت سين (مستفعلن) في قوله (شعاعها) وهي (مفاعلن) ولذلك صرف (مهاة) والجملة في ذلك حال[٤].

٩ ـ **(إلاهة من أسماء الشمس)**: ـ ومن مذهب العرب في تسميتهم للشمس (إلاهة) ما حكاه أحمد بن يحيى من أنهم يسمونها (إلاهة) غير مصروف، فقوى ذلك أنه منقول، إذ كان مخصوصاً، وأكثر الأعلام المختصة الأعلام المنقولة نحو: زيد وأسد[٥].

١٠ ـ **(خضارة)**: ـ عن ابن السكيت: الكافر ـ البحر، وكذلك

---

(١) المخصص: (٧٣/٨).
(٢) م.ن.: (١٦/٨ ـ ١٧).
(٣) م.ن.: (٧٩/٨).
(٤) م.ن.: (١١/٩).
(٥) م.ن.: (١٦/٩).

(خضارة) معرفة لا ينصرف، قال: تقول: هذا خضارة طامياً[1].

١١ ـ (الكلاء): ـ اسم للموضع فيمن لم يصرف، وقد يراد وصف الريح[2].

١٢ ـ (سلاسل وأغلالاً): ـ صيغة منتهى الجموع[3].

١٣ ـ (الأرطى) و(العلقى): ـ يجرى ولا يجرى، واحد الأول (أرطاة) والثاني (علقاة)[4].

١٤ ـ (نرجس) و(نرجس): ـ اسم رجل، عن أبي علي: فإن سميت رجلاً بـ (نرجس) لم تصرفه، لأنه (نفعل) كـ (نضرب) وليس برباعي، لأنه ليس في الكلام مثل: (جعفر) فإن سميته (نرجس) صرفته لأنه على وزن (فعلل) فهو رباعي كـ (هِجرس)[5].

١٥ ـ (فهلل وبهلل...): ـ نقل عن أبي عبيد: هو الضلال بن فهلل، وابن بهلل كله لا ينصرف. قال أبو علي: وظهر فيه التضعيف لأنه علم، وهو شاذ عن حد ما يحتمله مثله من أسماء الأجناس، ألا تراهم قالوا: ثهلل وحكوره ومريم ورجاء بن حيوه، وقالوا في الحكاية: من زيداً؟ ومن زيدٌ؟ ومن زيدٍ؟[6].

١٦ ـ (فجار): ـ عن ابن دريد: الفجور الانبعاث في المعاصي....

---

(١) المخصص: (١٠/١٦).

(٢) م.ن.: (١٠/٢٧).

(٣) م.ن.: (١٠/٢٨).

(٤) م.ن.: (١١/١٦٣ ـ ١٦٤).

(٥) م.ن.: (١١/٩٤).

(٦) م.ن: (١٣/٧٦، ١٣/٢٠٥). وينظر ما ينصرف وما لا ينصرف في (١٧/٣٦) وما بعدها.

ورجل فاجر من قوم فجرة وفجار، ويقال للمرأة: يا فجار معدول عن فاجرة[١].

١٧ ـ (حبة): ـ غير مصروف للعلمية والتأنيث (أبو جابر ـ الخبز) ويقال له أيضاً: جابر بن حبة، لا ينصرف أعني (حبة)[٢].

١٨ ـ (أولاد عرج): الضباع: عن ابن الأعرابي أنشد:

أفكان أول ما أتيت تهارشت أبناء عرج عليك عند وجار

حيث أجرى الجميع مجرى الواحد المعرفة المؤنث فلم يصرفه[٣].

١٩ ـ (ضهياء): ـ عن أبي علي: همزتها منقلبة عن ألف التأنيث وإنما انقلبت لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة ولم ينصرف الاسم الذي فيه، كما لم ينصرف الاسم إذا كانت الألف فيه مقصورة، فصار حكم المنقلب حكم الذي انقلب عنه[٤].

٢٠ ـ (أطرق): ـ اسم بلد ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، أو وزن الفعل، وروايته عن أبي عمرو بن العلاء أن ثلاثة كانوا في مفازة فقال أحدهم لصاحبيه: أطرقا. أي اسكتا[٥].

المبحث السادس
مسائل منثورة

لكي تتم الصورة في ما ورد من نحو في طيات كتاب «المخصص» لابن سيده، جعلت هذا المبحث في الآخر، ليضم مسائل متفرقة من النحو كإعراب

(١) م.ن. : (١٣/٨٠).
(٢) م.ن. : (١٣/٧٦).
(٣) م.ن. : (١٣/٢٠٦).
(٤) م.ن. : (١٥/٤٢).
(٥) م.ن. : (١٦/٣).

كلمة، أو حذف وتقدير، أو اختلاف معنى يوضحه الإعراب، أو إعمال مشتق أو إحالة، أو مصطلح نحوي، وما شابه ذلك، وسأكتفي بذكر بعض المتشابه وأشيرُ في الحاشية إلى الباقي طلباً للاختصار. ومن ذلك:

١ ـ إعراب كلمة (رئمان): ـ يروى عن الفارسي أنه قال: «حكي لنا أن أبوي العباس محمد ـ المبرد ـ وأحمد ـ ثعلب ـ كانا يلقيان هذا البيت ويسألان عن وجه الإعراب فيه، وهو:

أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به   رئمان أنف إذا ما ضنَّ باللبن[1]

و(رئمان) بالرفع والنصب والجر، والمعنى: ما ينفع عطفها عليه، إذا لم تدر لبنها، وأقول: إن الرفع من جهتين، والنصب من ثلاث جهات، والجر من جهة واحدة.

فأجدر وجهي الرفع أن تبدل (رئمان) من الموصول، فتجعله إياه في المعنى، ألا ترى أن رئمان أنف هو ما تعطيه العلوق، والآخر أَنْ تجعله خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: أم كيف ينفع ما تعطي العلوق؟ قيل له: وما تعطي العلوق؟ فقال: رئمان أنف، أي هو، كقوله تعالى: ﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [الحج: ٧٢] أي: هي.

فأما النصب فعلى معنى: أم كيف ينفع ما تعطيه من رئمان، فحذف الحرف وأوصل الفعل، ويجوز أن يكون من باب: صنع الله، ووعد الله، كأنه لما قال: تعطي العلوق دل على (ترأم). لأن إعطاءها رئمان، كما أن قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢﴾ [الروم: ٢] وعد. فينتصب رئمان على هذا الحد، لما دل عليه تعطي. ويجوز أن ينتصب على الحال، كقولك: جاء ركضاً ونحوه على قياس أجازه أبو العباس في هذا الباب وتجعل تعطي بمنزلة تعطف كأنه قال: أم كيف ينفع ما تتعطف به العلوق رائمة ـ أي كيف

(١) الكامل: (٩١/١)، ومغني اللبيب: (٤٥/١)، شرح المفصل: (١٨/٤).

تعطفها رائمة مع منعها لبنها، فهذه ثلاثة أوجه في النصب. وإذا جررت رئمان فعلى البدل من الهاء»[1].

٢ ـ (خاتم) من قوله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] فخاتم اسم فاعل من ختمهم أي صار آخرهم، والأحسن أن تجعله اسم فاعل ماض ليكون معرفة لأنه قبله معرفة ـ رسول الله ـ وحكم المعطوف أن يكون مشاكلاً للمعطوف عليه، وقد يجوز أن ينوى به الانفصال، وإن كان ذلك فيما مضى كقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] فحكى ما كان[2].

٣ ـ اختلاف المعنى باختلاف الرواية: عن أبي علي: الأطوم ـ البقرة، وأنشد:

كأطوم فقدت برغزها ... أعقبها الغر منه ندما
غفلت ثم أتت تطلبه ... فإذا هي بعظام ودما[3]

هذه رواية أبي إسحاق بفتح الدال (دَما)، ورواية أبي علي عن أبي بكر (دِما) بكسر الدال وعد ذلك هو الصحيح، فكأنما ذهب في الرواية الأولى إلى المعنى على حد قوله:

فكرت تبتغيه فوافقته ... على دمه ومصرعه السباعا

ويردُّ ابن جني هذه الرواية لأن في هذا البيت فعلاً، هو وافقته، وليس هناك كذلك، بل الرواية (دما) مقصور كـ (قفا) في بعض اللغات[4].

٤ ـ حكاية الصوت: إذا دعيت الإبل إلى الماء يقال لها (جوت جوت) وينشد لذلك:

---

(١) المخصص: (٢٨/٧ ـ ٢٩).
(٢) م.ن: (١٤٩/٢).
(٣) شرح المفصل: (٨٤/٥).
(٤) المخصص: (٣٨/٨).

كما رعت بالجوت الظماء الصواديا[1]

قال: إنما كان الكسائي ينشد هذا البيت من أجل نصب (الجوت) وإنما أراد الحكاية مع الألف واللام[2].

٥ ـ مصطلح نحوي: الضم ـ القبو، وكل ضم قبو قبوته ـ ضممته وكان النحويون يسمُّون الرفع القبو لأنه ضم[3].

٦ ـ التوكيد: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴿٦٨﴾﴾ [الرحمٰن: ٦٨] قيل: لو كان النخل والرمان من الفاكهة لما خصّصا من سائر أنواعها. وهذا ليس بحجة، إنما تفعل العرب ذلك توكيداً[4].

٧ ـ التشاكل: ـ في لفظة (خدع): قوله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ [البَقَرَة: ٩] قرىء ﴿يخادعون﴾[5]. قال أبو علي: والعرب تقول: خادعت فلاناً إذا كنت تروم خدعه، وخدعته ظفرت به، وقيل: (يخادعون) في الآية بمعنى (يخدعون) بدلالة ما أنشده سيبويه:

وخادعت المنية عنك سراً

ألا ترى أن المنية لا يكون منها خداع، وكذلك قوله تعالى: ﴿وما يخادعون إلا أنفسهم﴾ يكون على لفظ فاعَلَ وإن لم يكن الفعل إلا من واحد كما كان الأول. وإذا كانوا قد استجازوا لتشاكل الألفاظ أن يجروا على الثاني ما لا يصح في المعنى، طلباً للتشاكل، فإن يلزم ذاك ويحافظ

---

(١) شرح المفصل: (٧٥/٤).

(٢) المخصص: (٨٠/٧)، وينظر: (١٩٢/٦) (تنكير الأصوات وتعريفها)، وينظر: (١٦٩/٨) (أسماء الأصوات) و(ساق حر).

(٣) المخصص: (٢١٠/١١ ـ ٢١١).

(٤) المخصص: (٦٤/١١ ـ ٦٥)، وينظر: (١٠٥/٢ ـ ١٠٦) «وغرابيب سود».

(٥) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ﴿يخادعون﴾ ينظر النشر: (٢٠٧/٢).

عليه، فيما يصح به المعنى أجدر، وذلك نحو قوله:

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وفي التنزيل: ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٩٤] والثاني قصاص وليس بعدوان[١].

٨ - الإتباع: - ومنه ما رواه عن سيبويه في قولهم: «هنأني ومرأني»، وهم مما يجرون على الكلمة ما يجرون على أختها، ألا ترى إلى قول الراجز:

عيناء حوراء من العين الحير

قال سيبويه: وهذا شيء استكرهه النحويون وهو ضعيف. قالوا: ويح له وتب، وتباً له وويحاً، فجعلوا الويح بمنزلة تب، والتب بمنزلة ويح[٢].

٩ - التعدي واللزوم: (أفعل الشيء وفعلته): - قال ابن جني: هذا الفصل طريف في العربية، وذلك أنه ورد مخالفاً للباب، إلا أن السماع لا مندوحة عنه، وذلك أن العادة والعرف أن (فعل) إن كان ثلاثياً غير متعدٍّ نقل بالهمزة فعدي، وذلك نحو نهض وأنهضته، فإن كان فعل يتعدّى لمفعول واحد ثم نقل صار تعدّيه لمفعولين نحو: عطوت الشيء، وأعطاني إياه غيري، فإن كان يتعدى إلى مفعولين ثم نقلته تعدّى إلى ثلاثة، نحو: علم زيد عمراً عاقلاً، فإن نقلت قلت: أعلمت زيداً عمراً عاقلاً. هذا هو الباب. ثم أنك قد تجد الأمر ضد ذلك. فمنه: أنزفت البئرُ، ونزفتها أنزفها نزفاً، وأقشع الغيمُ، وقشعته الريح تقشعه قشعاً[٣].

(١) المخصص: (٨١/٣).

(٢) م.ن.: (١٢٤/٤)، وينظر (٨١/٦) (الإتباع على الموضع) و(٣٤/٨) (يعفور) و(٤٦/٨) (الغدايا والعشايا)، و(٨٠/١٣) (مأزورات غير مأجورات) و(٢٧/٥) (لهم ولهم).

(٣) المخصص: (٥٦/١٥)، وينظر (فعلت وأفعلته) (٥٦/١٥ - ٥٧)، وينظر (ينزون) في (١٠٠/١١ - ١٠١). وينظر (أقبلت إبلي أفولة الوادي) (٩٥/٧).



١٠ ـ النداء: (يا أبت): عن أبي علي: فأما قولهم (يا أبت) في النداء، فالتاء بدلاً من الياء التي هي للإضافة، ولا يقال بالتاء إلا في حيز النداء، وهذا الموضع أحد خواص النداء، وذكر عن أحمد بن يحيى أنه قال: الأنثى أبة. وأما سيبويه فقال كأنه أب وأبة ذكره في تعليل هذا الحرف[١].

وبهذا القدر أكتفي وأشير إلى البواقي في الحاشية[٢].

---

(١) المخصص: (١٤٨/٣)، وينظر (يا خباث) (٧٢/٣)، وينظر (متعلق النداء) (٢٨/٤)، والترخيم في طيلسان (٧٨/٤).

(٢) تنظر المسائل النحوية في: (رد الفراء على الكسائي في إنشاد بيت) (١٨٨/١٣)، والاسم والظرف: (٨٨/١)، وإعراب (سنين) (٦٦/٩)، و(لم يتسنه) (١٤٢/٩)، و(البدل والإضافة) (٣٠/١٠)، وتشبيه المصدر باسم الفاعل: (١٠٧/١٠ ـ ١٠٨)، والمعرب والمصروف: (١٢٧/١٠ ـ ١٢٨، ١٤٨/١٠)، وإيقاع المصدر موقع المفعول: (٨٦/١١)، والبناء للمجهول: (١٢٤/٥، ٢٢٤/١٢، ١٢٧/١٢)، وإضافة اسم المصدر إلى فاعله: (٢١٥/١١)، وزيادة الألف واللام: (٢٢٠/١١)، وأعمال صيغة فعال: (٩٢/١١)، والإفراد والجمع: (٨٣/١)، وصرف كلمة (فينان) (٦٥/١)، ومن القلس (كل جمالي عضة) (٦٠/٧)، ومن العطف: (١٠٧/٧)، وكاف الخطاب: (النجاءك) (١٠٦/٧)، ورفع الاسمين: (١١٣/٧)، ومجيء أو بمعنى الواو: (١١٦/٧)، وشتى عن وند: (١١٨/٧)، والاسم والمصدر: (١١٩/٧). وسماوة البيت وسماؤه: (٤/٦). ومن أدق النحو: همز الواو المضموم ما قبلها: (١٣/١٤). والظن من قوله تعالى: ﴿صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾ [سبأ: ٢٠] (٢٦٢/١٣ ـ ٢٦٣). ورد عن المبرد في (حوائج) (٢٢٢/١٢)، (الله أكبر) (٦٥/١٣). عود الضمير من ﴿ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَاءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٦]: (٢٦٤/١٢). و(أعجم) (١١٩/٢ ـ ١٢٠). ومسألة خلافية في الحمل على المعنى: (٣/٩ ـ ٤). والاجتزاء: (١٦٠/٦)، ما جرى من الأسماء مصغراً: (١٥٠/٦). وخروج اسم الفعل عن صيغه المعتادة: (١٨٢/٦)، إخراج المثنى إلى لفظ الجمع: (١٣٩/٧). وكثرة الاستعمال: (١٣٢/٣). زيادة ألف (الأفعل) ٥٤/٣. والعلم على الغالب: (٩/٩). والألقاب: (٢٢/٩) وكلمة (دري) (٣٦/٩). و(برك) (٤٣/٩). وإعراب (سفر) (٥٠/٩). وإعراب (أتانا صكة عمي) (٥٤/٩ ـ ٥٥)، والإضافة إلى الاسم: (٦٠/٩ ـ ٦١)، وإضافة الشيء إلى نفسه: (٦٢/٩).

الخاتمة

الملاحظ في المسائل النحوية التي أوردها ابن سيده في كتابه «المخصص» أنّ معظمها يخصُّ المعنى والتأويل النحوي، كالحمل على المعنى والحذف والتقدير، وفي الوصف والحال، وكذا في الممنوع من الصرف. وكذلك المسائل المنثورة التي قدمناها في هذه الدراسة، إلا ما كان من مسائل محدودة كالإتباع على اللفظ وهو مما يضعفه النحويون، كإتباع الأول للآخر أو الآخر للأول كما ورد في الحديث قوله ﷺ: **«ارجعن مأزورات لا مأجورات»** كقولهم: «هنأني ومرأني» وكقول الراجز:

عيناء حوراء من العين الحير

ولا عجب في هذا فإن معجم ابن سيده موصوف بأنه معجم للمعاني وكذلك وردت المسائل النحوية موافقة لروح الكتاب ومعناه.

وأهم من نقل عنهم في هذا الباب من النحاة: سيبويه وأبو علي الفارسي وابن جني، وامتاز بدقة نقله وضبطه، وسعة حفظه، حيث أملى ذلك على طلبته إملاء، لأن الرجل كان أعمى، ففتح الله له بصيرته بعد أن سلب بصره، قال في مقدمة كتابه: «اعلم أنه ربما وقعت في أثناء كتابي هذا كلمة متغيرة عن وضعها، فإن كان ذلك فإنما هو موقوف على الحملة، ومصروف إلى النقلة. لأني وإن أمليته بلساني فما خطته بناني، وإن أوضعت في مجاريه فكري فما أرتعت فيه بصري. مع أني لا أتبرأ أن يكون ذلك من قبلي...»[1] فتراه مع إحالته لا يبرىء نفسه من الخطأ.

---

(١) المخصص: (١٣/١).

ولم يكن الرجل مجرد ناقل بل تراه صاحب فكر ثاقب، يروي ويملي عن قناعة تامة، يرجح ما يراه راجحاً ويردُّ ما يراه خطأً بالدليل اللغوي والنحوي وبالشاهد المروي عن العرب. ويجتهد اجتهاد العارف المتثبت لنفسه. ولا أدل على ذلك مما ذكره في الآية الكريمة ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ﴾ [الرعد: ٣٥] حيث رد على ابن أبي إسحاق رأيه، واستدلَّ بما ذهب إليه سيبويه. وما فعله في إعراب كلمة (رئمان) في البيت الشعري في المسألة الأولى من المسائل المنثورة في بحثنا.

وردُّه على المبرد الذي أنكر وجود (حوائج) جمع حاجة في كلام العرب، إذ أثبت ابن سيده بما نقله عن أهل اللغة ومنهم أبو عمرو بن العلاء: أن حاجة وحائجة وحوجاء والجمع حاجات وحوائج وحاج وحوج وأنشد أشعاراً على ذلك ثم قال: «ولو تشاغل أبو العباس بملح الأشعار ونتف الأخبار وما يعرفه من النحو كان خيراً له من القطع على كلام العرب وأن يقول: هذا ليس من كلامهم، فلهذا رجال غيره ويا ليتهم يسلمون أيضاً»[1].

فعلى هذا نجد أن ما ورد في كتاب «المخصص» من مسائل نحوية ذات أهمية دالة على قدرة مؤلِّفه وسعة حفظه ودقة ضبطه وأنه في النحو لا يقصر عن مكانته في اللغة. وأنه صاحب رأي ولم يكن مجرد ناقل. بل يرجح بالدليل ما يراه راجحاً، ويردُّ على من لا يستسيغ قوله، مثبتاً ذلك بالأدلة من كلام العرب، حيث يظهر مقصودها ومفادها، بأبرع لغة وبأدق تعبير، رحمه الله وأجزل ثوابه ونفعنا به، والحمد لله أولاً وآخراً.

---

(١) المخصص: (٢٢٢/١٢).

المصادر والمراجع

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين؛ البصريين والكوفيين** ـ لابن الأنباري ـ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ١٩٨٢.
- **التأويل النحوي في القرآن الكريم** ـ للدكتور عبدالفتاح أحمد الحموز ـ مكتبة الرشيد ـ الرياض.
- **التوابع في كتاب سيبويه** ـ للدكتور عدنان محمد سلمان ـ ١٩٩١.
- **حاجتنا الماسة إلى معجم المعاني** ـ للدكتور جميل الملائكة ـ ندوة المجمع العلمي العراقي ـ ١٩٩٢.
- **الخصائص لابن جني**، تحقيق محمد علي النجار ـ الطبعة الثانية ـ دار الهدى للطباعة والنشر ـ بيروت/ لبنان.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ط١٤.
- **شرح المفصل لابن يعيش** ـ إدارة الطباعة المنيرية بمصر.
- **الكامل للمبرد** ـ تحقيق تغاريد بيضون ونعيم زرزور ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت/لبنان. ط الثانية ١٩٨٩.
- **الكتاب لسيبويه** ـ طبعة مصورة عن طبعة بولاق.
- **المخصص لابن سيده الأندلسي** ت٤٥٨هـ ـ دار الفكر.
- **المذكر والمؤنث لابن فارس** ت٣٩٥هـ، تحقيق د. رمضان عبدالتواب ط١ ١٩٦٩، مكتبة الخانجي في القاهرة.
- **المصحف المفهرس لألفاظ القرآن** ـ محمد فؤاد عبدالباقي ـ دار ومطابع الشعب.
- **معجم شرح الشواهد العربية** ـ تأليف عبدالسلام هارون ـ الناشر مؤسسة الخانجي بالقاهرة.
- **مغني اللبيب** ـ تحقيق الشيخ محمد محيي الدين ـ مطبعة المدني/ القاهرة.
- **المقتضب للمبرد** ـ تحقيق الدكتور عبدالخالق عضيمة ـ عالم الكتب/ بيروت.
- **موسوعة أطراف الحديث**، إعداد محمد السعيد بسيوني/ ط١ عالم التراث/ بيروت.
- **النشر في القراءات العشر** ـ لابن الجزري ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت/ لبنان.